إحالة ٢٠٠ متهم بـ٣١ قضية إلى المحاكمة:

هيئة مكافحة الفساد: ٤٠٠ متخلف عن إقرار الذمة المالية سيحالون إلى النيابة قريباً

□.. صنعاء/سبأ/..

كشف تقرير رسمي أن الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد أحالت ٢٠٠ متهم في ٣١ قضية فساد إلى النيابة العامة.

وأوضح تقرير حديث صادر عن الهيئة حصلت /سبأ/ على نسخة منه أن الهيئة اتخذت إجراءات حاسمة في ١٢ قضية أسفرت عن استرداد مئات الملايين من الريالات إلى خزينة الدولة وحماية المال العام منذ بدأت الهيئة مهامها في يوليو ٢٠٠٧م وحتى مطلع نوفمبر الجاري.

وأشار التقرير إلى أن الهيئة تلقت نحو ٣٠٠ شكوى وبلاغ فساد خلال العام الجاري وتقوم بالتحري والتحقيق وجمع البيانات والمعلومات لاتخاذ الإجراءات اللازمة.

وذكرت الهيئة في تقريرها انه رغم حداثة الهيئة والصعوبات التي تكتنف جرائم الفساد وتعقيداتها وتشعبها تمكنت من إنجاز عدد من القضايا والتصرف فيها ومنها ما تم حفظه إما لعدم انطوائها على جرائم فساد أو لعدم كفاية الأدلة أو عدم صحتها، فيما تم إحالة بعضها إلى النائب العام.

وفيما يتعلق بإقرارات الذمة المالية بين التقرير أن عدد الإقرارات المقدمة من المشمولين بقانون الإقرار بالذمة المالية بلغ حتى نوفمبر الجاري ١٥ ألفاً و٣٢٦ إقراراً، منها ١٣ ألفاً و٣١٩ إقراراً للمرحلة الأولى وألفان وسبعة إقرارات للمرحلة الثانية التي بدأت أواخر العام الماضي.

ولفت التقرير إلى أن الهيئة أحالت ١٣٥ مسؤولاً من مختلف المستويات الوظيفية إلى النيابة العامة لم يقدموا إقراراتهم بالذمة المالية، فيما سيتم إحالة نحو ٤٠٠ شخص إلى النيابة خلال الأيام القادمة في حال تخلفهم عن تقديم الإقرار.

وحول قضايا الفساد التي اتخذت فيها الهيئة إجراءات حاسمة أشار التقرير إلى أن الهيئة وبالتنسيق مع الحكومة أوقفت توقيع عقد بمبلغ ١٥ مليار دولار في قضية مشروع توليد الطاقة الكهربائية بالطاقة النووية، كما أوقفت صرف تعويضات وفوارق أسعار غير قانونية في عدد من مناقصات الكهرباء بمبلغ ٢٨ مليون دولار.

وذكر التقرير أن الهيئة وضمن لجنة تكونت من الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة ومندوبين من وزارتي المالية والتعليم العالي والبحث العلمي عملت ومازالت على متابعة تصفية العهد المالية المتراكمة لدى الملحقيات الثقافية لسفارات اليمن في الخارج بعد أن تبين لها وجود اختلالات في البعثات وتراكم في العهد المالية أدى إلى الاضرار بالطلاب.

وأوضح أنه جرى متابعة تصفية عهد الملحقيات الثقافية في وزارة التعليم العالي في ٤٧ دولة خلال الفترة من ٢٠٠١م وحتى ٢٠٠٧م والمقدرة بـ١٦ مليار ريال فيما تم تصفية أربعة مليارات و٢٥٧ مليوناً و٩٩٥ ألف ريال من بداية شهر ابريل حتى نهاية شهر يونيو ٢٠٠٨م.. لافتاً إلى أن الهيئة لا تزال تتابع إجراءات تسوية عهد بقية السفارات والملحقيات في الخارج وإعداد ملفات لتسليمها إلى النيابة العامة للذين لم يصفوا عهدهم من الملحقين الماليين.

وأشار التقرير إلى أن الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد استردت ٣٣٨ مليوناً و٨١٦ ألف ريال في قضية فروقات شحنات النفط لمحطة حزيز، وكذا استرداد ١٨٦ مليوناً و١٨٢ ألف ريال على مرحلتين في قضية فروقات شحنات لمحطة البرح.

وبين أن الهيئة استصدرت قراراً من مجلس الوزراء بوقف عملية الصرف المزدوج من قبل الوزراء من موازنات الدولة ومن الشركات والمؤسسات والصناديق الخاضعة لإشرافهم وذلك بعد أن قامت الهيئة بدراسة قضية الصرف المزدوج.

وبحسب التقرير عملت الهيئة على منع دخول ٣٥ قاطرة إلى اليمن وإرجاعها إلى الخارج كانت تحتوي على زيوت مستخدمة ليتم بيعها داخل البلاد على أنها مازوت الأمر الذي كان سيحدث ضرراً كبيراً على مصانع الاسمنت جراء استخدامها بالإضافة إلى الأضرار الاقتصادية والبيئية والصحية الفادحة.

كما عملت الهيئة على وقف العمل بقرارات هيئة الاستثمار بتمديد فترة الإعفاء من ضريبة الأرباح لشركتي سبافون و"ام تي ان" للهواتف النقالة وكذا قرارات تمديد فترة تنفيذ مشاريعها من قبل هيئة الاستثمار حيث بلغت حصيلة الرسوم الجمركية التي تحصلت عليها الدولة على واردات ومعدات الشركتين منذ أن وجهت هيئة مكافحة الفساد بوقف القرار المذكور أواخر عام ٢٠٠٨م وحتى نهاية عام ٢٠٠٩م أكثر من مليار ريال.

وفيما يتعلق بقضية ضرائب الأرباح أشار التقرير إلى أن شركة "ام تي ان" دفعت أربعة مليارات ريال كتسوية للخلاف مع الحكومة، ولازالت هيئة مكافحة الفساد تواصل جهودها تجاه بقية القضايا المتصلة بالشركتين.

وفي قضية بيع بعض المرافق السياحية بعدن بين التقرير أن الهيئة خاطبت وزارة السياحة والهيئة العامة للأراضي والمساحة والتخطيط العمراني ومحافظ عدن باتخاذ الإجراءات القانونية الكفيلة بتحصيل الإيجارات للدولة عن بعض المرافق السياحية والتي بلغت ٧٧١ ألفاً و٦٣ دولاراً إضافة إلى ٣٥ مليوناً و١٤٣ ألف ريال مع بقية الإيجارات المستحقة للدولة.

وبحسب التقرير فإن الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد خاطبت وزير المالية بضرورة إلزام مسؤولي المنافذ الجمركية في الجمهورية بسرعة توريد قيمة كافة الضمانات الجمركية إلى حساب الحكومة العام عند نهاية فترة السماح الممنوحة لكل حالة، وكذا توريد قيمة كافة الضمانات المالية المودعة في حساب الأمانات إلى حساب الحكومة العام طبقا للقانون دون إبطاء أو تسويف أو تأخير وإغلاق وتصفية هذا الحساب نهائياً.

وشددت الهيئة على إلزام مسؤولي المنافذ الجمركية بسرعة تصفية واستيفاء الرسوم الجمركية المستحقة عن البيانات المعلقة للسنوات السابقة بالكامل وإبلاغ الهيئة بما تم تحصيله وتوريده إلى حساب الحكومة العام من المبالغ في كل منفذ.

وأوقفت الهيئة جباية رسوم ضريبية غير قانونية في محافظة لحج فرضت على المواطنين إلى جانب الضريبة القانونية بواقع ٢٪ على المبيعات و٤٪ على مبيعات الأراضي الزراعية، كما أوقفت جباية ما يسمى حساب الفوارق التي فرضت في بعض المحافظات على المواطنين فوق حساب الزكاة المستحقة شرعاً وقانونا بواقع ١٠٪ من قيمة الزكاة والأمر بتوريد الأرصدة المالية والمودعة في هذا الحساب إلى حساب الحكومة العام.

وذكر التقرير أن الهيئة عقب تلقيها عدداً من البلاغات والشكاوى بخصوص الإجراءات والآلية المتبعة في إجراءات التوظيف، نفذت نزولا ميدانياً إلى وزارة الخدمة المدنية للتأكد من صحة تلك الإجراءات، وتم الاتفاق مع وزارتي الخدمة المدنية والمالية بعدم إرسال الموازنات المخصصة لذلك إلى المحافظات إلا بعد تأكد الخدمة المدنية من صحة الإجراءات المتبعة في مكاتب المحافظات.

وتطرق التقرير إلى أن الهيئة تواجه بعض المشاكل والصعوبات في إنجاز مهامها أبرزها مشاكل قانونية، ووجود قوانين أخرى سبقت قانون مكافحة الفساد تتطلب المواءمة معه مثل قانون الإجراءات الجزائية وقانون إنشاء الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة وقانون إجراءات محاكمة شاغلي وظائف السلطة العليا، إضافة إلى قيام بعض قيادات الأجهزة الحكومية بإعاقة تنفيذ القرارات والتدابير الاحترازية التي تتخذها الهيئة تجاه بعض المتهمين.

وكشف التقرير أن مسؤولين حالوا دون توقيف موظفين متهمين بجرائم فساد وأصبح بقاؤهم في مناصبهم يشكل ضرراً على الجهة التي يعملون بها ويؤثر سلباً على وضع ومنحى القضايا، كما كشف عن أن الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد أجرت تحقيقات مع وزراء ومسؤولين حكوميين في قضايا فساد وأقصى عدد من المسؤولين من مناصبهم بسبب هذه القضايا.

ولفت إلى أن الهيئة انشأت فور مباشرتها لمهامها وقبل أن تستكمل بنيتها المؤسسية إدارة لاستقبال الشكاوى والبلاغات عن جرائم فساد والتعاطي معها طبقاً لقانون مكافحة الفساد.

وفي إطار البناء المؤسسي والتنظيمي والتشريعي أوضح التقرير أن الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد أصدرت لائحتها التنظيمية كما أعدت الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد وآليات وخطط تنفيذها والتي تم إطلاقها أواخر يوليو الماضي أثناء المؤتمر الإقليمي للشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد بصنعاء.

كما أعدت الهيئة مشروع تعديل بعض أحكام قانون مكافحة الفساد إضافة إلى الدراسة القانونية للمواد المتعلقة بجرائم الفساد الواردة في قانون الجرائم والعقوبات ومقترحات تعديلها وتطويرها لتتواءم مع الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد، إضافة إلى إعداد مقترحات بتعديل بعض النصوص الدستورية ذات الصلة بقانون شاغلي المناصب الهامة في الدولة وانشأت بالتنسيق مع المجلس الأعلى للقضاء نيابة متخصصة في مكافحة الفساد.

وفيما يتعلق بالتوعية والتثقيف في مجال مكافحة الفساد أشار التقرير إلى أن الهيئة نفذت دورات تدريبية وتوعوية لمنظمات المجتمع المدني وقطاع الإعلام على مستوى المحافظات، وشاركت بفاعلية في المجلس اليمني للشفافية للصناعات الاستخراجية وساهمت في إطلاق التحالف الوطني للنزاهة، وإنشاء عدد من التحالفات مع منظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام.

وبشأن التعاون الدولي أوضح التقرير أن الهيئة ساهمت بفاعلية في إنشاء الشبكة العربية للنزاهة ومكافحة الفساد حيث شغلت منصب نائب رئيس الشبكة منذ تأسيسها في ٢٠٠٩م وتولت منصب رئيس الشبكة خلال استضافتها المؤتمر الإقليمي للشبكة بصنعاء أواخر يوليو الماضي.

أكد أن التنسيق اليمني السعودي في أعلى مستوياته

السفير الرضي: اليمن تعرض لظلم كبير جراء الحملة الإعلامية في أعقاب الطردين المشبوهين

الثورة/ متابعة/ عبدالملك الشرعبي

● أكد سفير بلادنا في بريطانيا عبدالله الرضي أن اليمن تعرضت لظلم كبير جراء الحملة الإعلامية التي طالتها مؤخرا في أعقاب الطردين المشبوهين اللذين تم اكتشافهما في مطاري دبي ووايست لاندز في بريطانيا، مشيرا إلى أن هذه الحملة جعلت عددا من الدول تتخذ إجراءات ظالمة بعمليات الشحن والسفر من وإلى اليمن بالإضافة إلى إجراءات ضد الخطوط الجوية اليمنية.

وقال السفير الرضي في حوار أجرته معه صحيفة «الشرق الأوسط» أن الطرود المرسلة اكتشفت بناء على معلومات استخباراتية لا علاقة لها بأجهزة الكشف عن المتفجرات في مطار صنعاء، كما لم تكتشف في مطار دبي بواسطة أجهزة الكشف وكذلك في مطار وايست لاندز في بريطانيا رغم التفتيش الدقيق وإحضار الكلاب البوليسية وأنه تم اكتشاف الطردين بناء على معلومات استخباراتية وباستخدام الفحص اليدوي وفتح علبة الحبر الموجودة في الطابعة.

وأضاف: لو كانت المسألة مرتبطة بأجهزة الكشف فإن اليمن مزودة بأحدث أجهزة كشف مثل هذه الطرود المشبوهة.

في ما يتعلق بالتنسيق اليمني السعودي في الجوانب الأمنية أكد السفير الرضي أن عملية التنسيق بين البلدين الشقيقين في أعلى مستوياتها وأثمرت نتائج جيدة في مجال الحرب على تنظيم القاعدة وأعمال التهريب وغيرها ، ولفت إلى أن المخابرات السعودية حصلت على معلومات الطرود بعد خروجها من اليمن والهدف في الأول والأخير هو إحباط المحاولة الإرهابية وحماية الأرواح منها.

وقال: هناك من يسعى للتشويش على مستوى العلاقات بين اليمن والسعودية لكنهم لن يفلحوا لأن العلاقة بين البلدين تاريخية ومتميزة في كافة المجالات.

وحول الاهتمام البريطاني المتزايد باليمن على خلفية تزايد التوترات الأمنية قال السفير الرضي: البريطانيون كان لهم نصيب كبير من استهداف «القاعدة» وخصوصا السفير البريطاني الذي تعرض لمحاولة اغتيال من قبل عناصر تنظيم القاعدة، ومن الطبيعي أن تقلق بريطانيا وتكون في طليعة المواجهة لهذا التنظيم الإرهابي في إطار التعاون الأمني المشترك بين البلدين الصديقين، مثمنا الدعم البريطاني المتزايد لليمن في المجالات التنموية وغيرها.

وفي ما يثار عن نشر طائرات أمريكية بدون طيار في الأجواء اليمنية لتعقب مقاتلي القاعدة قال السفير الرضي إن موقف اليمن أكده الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية وهو موقف قائم على رفض التدخل في الشئون الداخلية لليمن، ولا وجود لطائرات أمريكية بطيار أو بدون طيار في اليمن، ومع ذلك فالتنسيق اليمني الامريكي قائم والدعم الامريكي لبلادنا متواصل في مختلف الجوانب ومنها في المجال الأمني.

مشيرا إلى أنه تم وضع اشتراطات جديدة على وكلاء الشحن الجوي وتفعيل الرقابة عليهم وسحب تراخيص كل من لا تنطبق عليه هذه المعايير، كما تم تشديد الاجراءات الأمنية في المطارات على الأشخاص والأمتعة ويجري حاليا الإعداد لتشكيل وحدة حديثة لأمن الموانئ الجوية وتكون مهمتها حماية المطارات من أية أعمال تخريبية أو إرهابية.

---

٥٢ مليون دولار لتطوير خطوط إنتاج الصناعات النسيجية في عدن

□.. عدن/سبأ/..

تعتزم المؤسسة اليمنية للصناعات النسيجية بعدن تنفيذ عملية تحديث وتطوير للمؤسسة تشمل إدخال آلات متطورة لإنتاج مختلف أنواع الأقمشة القطنية والقطنية المزوجة بالبلستر بتكلفة تقديرية ٥٢ مليون دولار.

وأوضح مدير المؤسسة علي السيد لـ"سبأ" أن تحديث المؤسسة يشمل إدخال خطين إنتاجيين الأول خط إنتاجي قطني ١٠٠٪ لتصنيع الملايات للتصدير إلى الأسواق الخارجية والخط الثاني قطني مع البلستر لتصنيع الأقمشة والملابس لتغطية احتياجات الأسواق المحلية والتصدير للأسواق العربية.

ولفت إلى أنه تجرى الترتيبات لزيارة وفد من المؤسسة إلى الشركة الكورية للاطلاع على الآلات المراد تزويد المؤسسة بها والمتفق عليها.

الاتحاد الأوروبي يرفع نسبة منح الدراسات العليا للجامعات اليمنية إلى ٣٣٪

■ ذمار/سبأ/..

قال رئيس جامعة ذمار الدكتور أحمد الحضراني أن الاتحاد الأوروبي اقر رفع نسبة اليمن من المنح الدراسية المقدمة للجامعات في برنامجي الماجستير والدكتوراه إلى ٣٣٪ بعد أن كانت ٢٥٪.

وأوضح الدكتور الحضراني لـ«سبأ» أن تلك الموافقة جاءت أثناء مشاركته في الاجتماع السنوي الخامس للجنة التنسيق العلمي للاتحاد الأوروبي لممثلي الجامعات الأوروبية ومجموعة ٧ و٨ التي تضم اليمن والعراق وإيران والذي عقد في جامعة لند السويدية خلال الفترة ٣-٦ نوفمبر الجاري.

لافتا إلى انه تقدم خلال الاجتماع بطلب لرفع حصة اليمن من المنح الدراسية تحت مبررات معدل النمو السكاني المرتفع ومحدودية الموارد الاقتصادية مقارنة بالدول الأخرى في المجموعة، فضلا عن الجهود التي تبذلها اليمن في مكافحة الإرهاب والقرصنة البحرية.

مبينا أن الاجتماع يأتي في إطار التعاون الاكاديمي مع الاتحاد الأوروبي والذي يهدف إلى تعزيز التعاون في مجال الدراسات العليا والبحث العلمي من خلال تقديم منح لبرنامجي الماجستير والدكتوراه وما بعد الدكتوراه في عدد من التخصصات العلمية النوعية في أعرق الجامعات الأوروبية.

وأكد رئيس جامعة ذمار أن التعاون العلمي والأكاديمي مع الاتحاد الأوروبي الذي بدأ عام ٢٠٠٧م سيسهم في الارتقاء بمستوى الأداء الأكاديمي للجامعات اليمنية خصوصا جامعات ذمار وإب وصنعاء.

وفاة وإصابة ٧٠ شخصاً بحوادث سير في عدن

■ ،، عدن/سبأ/..

تسبب ٩٧ حادثاً مرورياً بمحافظة عدن خلال شهر أكتوبر الماضي في وفاة خمسة أشخاص وإصابة ٦٥ آخرين منهم ٤٥ شخصاً إصاباتهم بليغة.

وأوضح نائب مدير مرور المحافظة العقيد عبدالجبار شمهان لـ/سبأ/ أن الحوادث خلفت خسائر مادية بحوالي ٢٣ مليونا و٩٦٠ الف ريال.

وأرجع سبب الحوادث إلى السرعة الزائدة وعدم التقيد بالإرشادات المرورية واستخدام الهاتف أثناء القيادة والإهمال في ربط حزام الأمان.

الثورة
يومية سياسية جامعة
تصدر عن مؤسسة الثورة للصحافة والطباعة والنشر
الإدارة العامة : صنعاء - شارع المطار
نائب رئيس التحرير: ياسين المسعودي
مدير التحرير: عبدالرحمن بجاش
نائبا مدير التحرير: محمد عبدالماجد العريقي، ابراهيم المعلمي
سكرتير التحرير: جمال فاضل
www.althawra.net
al-thawrah@y.net.ye
althawrah99@gmail.com
الإدارة العامة: 321528/32/33 فاكس: 334914-332505 ص. ب: 1475-2195
المبيعات: 274039 فاكس: 270064 الإعلانات: 274038 فاكس: 274035
التوزيع والاشتراكات: 274037 الإدارة التجارية: 274036 فاكس: 480680
الفروع: عدن: 231783 فاكس: 233354 تعز: 220800 فاكس: 220900
الحديدة 245842 فاكس: 211537 حضرموت 303930 فاكس: 303931 إب: تلفاكس: 400251
الضالع: تلفاكس: 431372 ابين: تلفاكس: 602096 عمران: تلفاكس: 613388